

توقعات السوق الأسبوعية

March 2015 29 - 23

توقعات السوق الأسبوعية – ملحة عامة

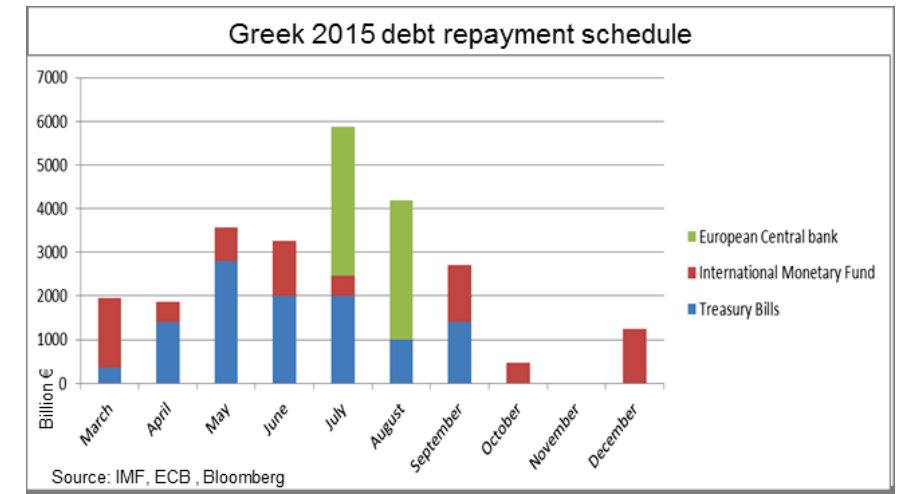
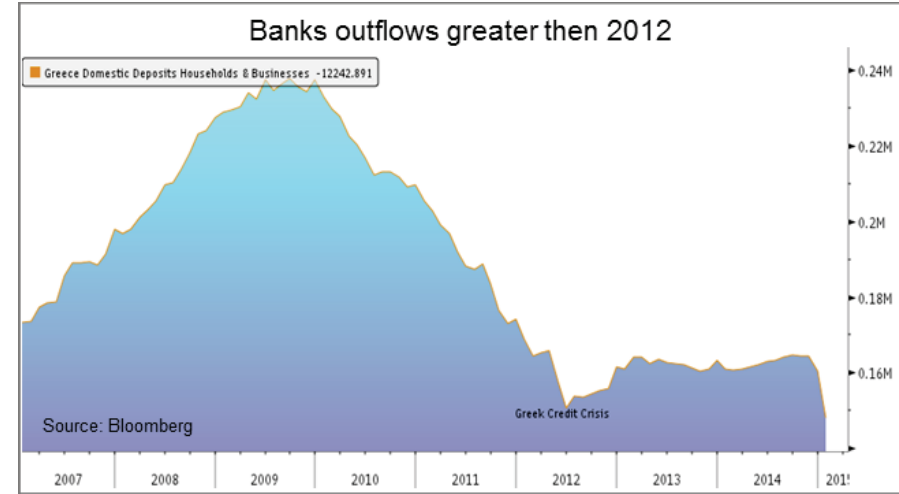
3ص	اقتصاديات	الدراما اليونانية مستمرة - بيتر روزينريتش
4ص	أسواق الفوركس	المتداولون لا يزالون حذرين إزاء حفاظ البنك الوطني السويسري على السياسة دون تغيير - إيبك أوزكاردسكايا
5ص	أسواق الفوركس	الريال البرازيلي يواجه عملية بيع عميقة بسعر منخفض جراء الاحتجاجات، والبيانات الاقتصادية - إيبك أوزكاردسكايا
6ص	اقتصاديات	بنك الاحتياطي الفدرالي يرفع مستوى التوقعات برفع على سعر الفائدة في يونيو - لوك لويت
7ص	أسواق الفوركس	صخب في بنك انجلترا حول قوة الجنيه الإسترليني - لوك لويت
8ص	أسواق الفوركس	ارتفاع في زوج اليورو/ الدولار الأمريكي بدعم من المراكز القصيرة المرتفعة لليورو - لوك لويت
9ص	إخلاء مسؤولية عن المخاطر	

اقتصاديات

الدراما اليونانية مستمرة

نحن لا نزال مرتابين بشأن إستراتيجية التفاوض اليونانية الحالية؛ وجهة نظر تتردد جراء الارتفاع فوق 22% في العوائد اليونانية لأجل سنتين. تكتيك من شأنه أن يدفع الدائنين إلى نقطة انهيار، إلا إذا تم التوصل إلى مصالح في الدقائق الأخيرة. في نفس الوقت، الوضع على الأرض في اليونان يتدهور بشكل سريع. وصلت التوترات إلى مستويات ارتفاع جديدة حيث أن مطالبات تسييراس بشأن أوروبا لا تعبر عن أي اعتذار ولم تتجاوب اليونان من طلبات تقديم تقرير بالمستجدات حول الأوضاع المالية العامة أو خطط الإصلاح. مع ذلك، بعد اجتماعات مطولة مع قادة أوروبيين، وعدت اليونان بتقديم خطط إصلاح جديدة من أجل تأمين أموال إضافية لخطة الإنقاذ لدرء خطر الوقوع في الإفلاس.

بعيداً عن عناوين الأخبار والصحف الرئيسية، الوضع في اليونان يخرج عن السيطرة، إلى جانب الحاجة الماسة إلى أموال جديدة لإيقاف الوقوع في انهيار شامل. ربما الأسوأ من ذلك أن تقارير وسائل الإعلام تتحدث في الوقت الراهن بأن البنك المركزي الأوروبي (ECB) يدرس في الوقت الراهن السماح لبنوك يونانية محدودة بشراء ديون الحكومة اليونانية، وذلك بعد أيام قليلة من زيادة برنامج مساعدات السيولة الطارئة (ELA) بواقع 400 مليون يورو. شهد معدل النمو تحسناً هامشياً ولكن هناك رياح معاكسة قوية لا تزال قائمة. التوترات السياسية بدأت تلقي بتأثيراتها على السلوك المالي للمشاركين. الاستثمارات المحلية والدولية كلها تقريباً تبخرت. الودائع من البنوك يجري تصفيتهما بوتيرة تنذر بالخطر (ما يقارب 2-3 مليار يورو يومياً)، مع ودائع أقل بكثير من مستويات هبوط 2012 (مما دفع إلى شائعات بضوابط على رأس المال). في نفس الوقت التهرب من الضرائب، والذي كان عاملاً رئيسياً في التدابير الإصلاحية لتسييراس، لا تزال مصدر إزعاج للحكومة (على الرغم من بطئها منذ العجز الكبير في يناير 1.048 مليار يورو). يواصل تسييراس المماطلة، حيث تمت المصادقة في اللحظات الأخيرة على الإصلاحات التي تم وضعها في اتفاق فبراير. مع ذلك، ردود الفعل السياسية التي رافقت الاتفاق لإصلاحات للحصول على النقد وضعت الحكومة الجديدة في موقف صعب. المواطنون اليونانيون لم ينتخبوا حزب سيريزا كتنذرة إصلاح بل للوقوف بقوة أمام الدائنين. أي برنامج إصلاح مالي يحصل على موافقة ألمانية من المرجح أن يلقي معارضة في المجلس التشريعي. الضغوطات في تصاعد على الصعيد المحلي في حين أن دفعات تسديد الدين الكبيرة تلوح في الأفق 1.4 مليار يورو في يونيو و 3.5 مليار يورو في يوليو. الوقت ينفذ من الحكومة اليونانية للتوصل إلى حلول لازمة مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك المركزي الأوروبي (ECB) ومجموعة اليورو (Eurogroup).



+

أسواق الفوركس

المتداولون لا يزالون حذرين إزاء حفاظ البنك الوطني السويسري على السياسة دون تغيير

التعافي في اليورو بعد قرار لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) من شأنه بلا شك أن يثبت سوق اليورو مقابل الدولار الأمريكي (EUR/USD) ضمن منطقة 1.0458 / 1.0870 (هبوط 16 مارس/ فيبوناشي 38.2% في هبوط فبراير - مارس) والسماح للبنك الوطني السويسري بأخذ نفس عميق قبل اضطراب جديد.

إلغاء نظام سعر الصرف الثابت لليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) يلقي بثقله على الميزان التجاري السويسري والنمو والتضخم

حافظ البنك الوطني السويسري (SNB) على الوضع الراهن دون تغيير كما كان متوقعا على نطاق واسع. التأثيرات السلبية لانخفاض قيمة الفرنك السويسري بعد 15 يناير تشهد تصفية واضحة في البيانات الاقتصادية. انحسر الفائض التجاري السويسري إلى 2.47 مليار في فبراير (الأدنى منذ سبتمبر 2010) حيث هبطت الصادرات بنسبة 2.8% (مقابل +2.9% الشهر الماضي) وارتفعت الواردات بواقع 3.1% مقابل 2.2% السابقة). الضعف في الميزان التجاري السويسري من شأنه أن ينحسر حيث أصبحت المنتجات السويسرية أقل تنافسية بسبب ارتفاع الفرنك، في حين أن الدول المجاورة لمنطقة اليورو تمر بأوقات عصيبة في الخروج من الضعف الاقتصادي. تم تعديل توقعات النمو والتضخم بهبوط ملموس. من المتوقع أن يتراجع الانكماش السويسري الآن إلى -1.0% من 0.2% في التوقعات السابقة، في حين أن النمو الاقتصادي من شأنه أن يتباطأ إلى 0.9% في 2015 مقابل 3.1% متوقعة رسمياً. بالنظر إلى الضعف في أوروبا، 1% تقريبا معدل نمو هي توقعات متفائلة. هناك احتمال متزايد للنمو السويسري أن يدخل إلى المناطق السلبية في النصف الأول من عام 2015 حيث يحتاج الاقتصاد على الأقل إلى ربعين سنويين لامتصاص الصدمة والاستقرار بعد نظام سعر الصرف الثابت لليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF). الانتعاش من الربع السنوي الثالث معرض لمخاطر هبوطية، ومتوقف على وتيرة الارتفاع في النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو.

تصحيح متواضع في أسواق المال

بعد اجتماع البنك الوطني السويسري (SNB)، تقدمت العقود الآجلة الأوروبية السويسرية إلى 110.92 قبل التراجع إلى 110.79 (تماشياً مع المعدل الرسمي -75 نقطة أساسية) مع فائدة أكثر من مرة ونصف في متوسط الـ 15 يوما الماضية. يؤكد تسعير السوق المالية بعد قرار البنك الوطني السويسري (SNB) على أن القلق بشأن مزيد من أسعار الفائدة السلبية من شأنه أن يبقى متصدراً لعناوين الأخبار والصحف الرئيسية طالما أن ضغوطات البيع على اليورو ليست جاهزة للتبدد. بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الكلي العالمي، البنك الوطني السويسري (SNB) لا يزال أمامه متسع لتخفيض أسعار الفائدة في حالة وجود طارئ. الأسواق من شأنها أن تمتص التخفيض بواقع 15-25 نقطة أساسية في حال تجسد مخاطر اليورو. (خروج اليورو، والإعسار المالي اليوناني، والاحتجاجات المتصاعدة ضد مكافحة التشف والبنك المركزي الأوروبي ECB). من المتوقع أن يشتري البنك الوطني السويسري (SNB) مبلغاً كبيراً من اليورو للحفاظ على اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) ضمن نطاق الضمني 1.05/1.10.

أسواق الفوركس

الريال البرازيلي يواجه عملية بيع عميقة بسعر منخفض جراء الاحتجاجات، والبيانات الاقتصادية

أسبوع حافل بالبيانات على الأبواب في البرازيل: حان وقت مواجهة الواقع

الريال البرازيلي على أعتاب أسبوع حافل بالبيانات: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ميزان الحساب الجاري، ومعدل البطالة والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) للربع السنوي الرابع من شأنه أن توضح معالم الاتجاه للمتداولين خلال الأسبوع المقبل. التحسن الطفيف في عجز الحساب الجاري، وتردد المستثمرين الأجانب في دعم النشاط وسط فضائح بتروبراس والغضب المتصاعد ضد الرئيس روسيف والحكومة، إلى جانب الأوضاع المالية الهشة، جميعها تضع لاقتصاد البرازيلي على حافة الهاوية. بيانات الأسبوع المقبل من شأنها أن تقدم ملخصاً كمياً للوضع الاقتصادي وتحديداً فيما إذا كان هناك مبرر لمزيد من الهبوط في قيمة الريال البرازيلي.

الضعف الواسع النطاق في اليورو كان له تأثير طفيف مقابل الريال البرازيلي. يوسع اليورو مقابل الريال البرازيلي (EUR/BRL) مكاسبه فوق 3.50 بصرف النظر عن المدى الضيق الذي أصبحت عليه عوائد اليورو. شراء اليورو مقابل الريال البرازيلي (EUR/BRL) بشكل مفرد من وجهة نظرنا: الجهود للهروب من الاضطرابات السياسية في البرازيلي لم تعد مبرراً لعكس تدفقات المناقشة نحو اليورو، حيث أن الوضع الاقتصادي السياسي بالكاد أفضل.

تشير ذروة البيع للريال البرازيلي مقابل الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري والمراكز السلبية في العقود الآجلة للمضاربة (-8550 عقداً كما في 10 مارس) إلى إمكانية تغطية جيدة للمراكز المكشوفة. مع ذلك، هناك احتمال ضئيل لحدوث ذلك خلال الأسبوع المقبل.

الاضطراب السياسي وارتفاع معدل التضخم يقابل الضعف في الدولار الأمريكي

واصل الاضطراب السياسي الذي تشهده البرازيل دفع الريال البرازيلي نحو مستويات هبوط جديدة هي الأدنى خلال 12 عاماً مقابل الدولار الأمريكي في أسبوع إلى 20 مارس. لا زال التعافي بعد اجتماع لجنة السوق الفدرالي المفتوحة (FOMC) محدوداً عند 3.1910 حيث احتشد المشترون في ظل انخفاض الأسعار عند مستويات ما دون 3.20 والتي أصبحت مستوى أدنى في ظل استمرار الضغوطات السياسية. أضافت استقالة وزير التربية والتعليم كوزم ضغوطات سياسة على البلاد، حيث أن الأضواء مسلطة على الرئيس روسيف المعاد انتخابه حديثاً والحكومة بسبب فضيحة فساد بتروبراس. سوف يتم تقديم مقترح بشأن مكافحة الفساد اليوم، في حين أننا نرى حشوداً غاضبة من الصعب إقناعها بأي مقترح ونقف على أهبة الاستعداد لاحتجاجات شعبية متجددة خلال نهاية الأسبوع. من المؤكد أن المتداولين سوف يكونون في حيرة من أمرهم للاحتفاظ بالمراكز الطويلة للريال البرازيلي خلال نهاية الأسبوع، وبالتالي سوف نرى إغلاقاً تضاربياً للمركز الطويلة لليورو قبل نهاية الأسبوع واستمرار في الضعف الحالي للريال البرازيلي. في ظل تصاعد أزمة فضيحة الفساد في الشارع البرازيلي، تثير مخاطرة إمكانية تخفيض على سعر الفائدة السيادي قلق الذين يمتلكون أموالاً مستثمرة في الأصول المقومة بالريال البرازيلي. ارتفعت مقايضة العجز عن سداد الائتمان خلال خمس سنوات إلى أعلى مستوياتها خلال 6 سنوات (306.340 نقطة أساسية). أن تخفيضاً على التصنيف الائتماني للريال البرازيلي من شأنه أن يسرع التدفقات الخارجة في الوقت الراهن للريال البرازيلي من الأصول البرازيلية، وزيادة ضغوطات البيع على الريال البرازيلي ومن ثم تسريع الاتجاه الصعودي في معدل التضخم. كما كان متوقفاً، سجل مؤشر أسعار المستهلكين الوطني الموسع المسجل في 15 من كل شهر (IPCA-15) زيادة بواقع 1.24% في شهر إلى 15 مارس، وبالتالي دفع معدل التضخم السنوي إلى 7.90%، وهذه المستويات سجلت سابقاً في عام 2005. في ظل إزالة القيود الحكومية على السعر، الضغوطات الانكماشية في البرازيل من شأنها أن تبقى شديدة على الرغم من الانخفاض العالمي في أسعار النفط (حيث أن الانخفاض في قيمة عملة الريال البرازيلي يقابله الهبوط في سوق النفط). أسعار المستهلكين الآخذة في الارتفاع من شأنها أن تقود إلى رفع إضافي آخر على سعر الفائدة (Selic) في اجتماع السياسة في 29 أبريل. هذا يعني بأن قراءة أكثر قوة لمعدل التضخم من شأنها أن تنعش أصحاب التوقعات المتشددة في البنك المركزي الكندي (BoC) وتحرك تصحيحاً على الريال البرازيلي في المدى القصير على وقع الإقبال الأفضل على التداول بالمناقلة. ولكن في الأساس سوف يفضل المستثمرون في ظل المخاطرة بتحويل الأموال إلى أصول خضرة بديلة تطرح فروقات أسعار أقل من أجل وضوح أفضل من الضروري أيضاً أن نتذكر بأن هبوط التصنيف الائتماني من شأنه أن يقيد القيمة الضمانية للريال البرازيلي والأصول المقومة بالريال البرازيلي، وبالتالي فهذا من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على العائد الإجمالي للمحفظة. لهذا السبب، العوائد المرتفعة لا تبرر دوماً التخصيص المتزايد.

+

+

اقتصاديات

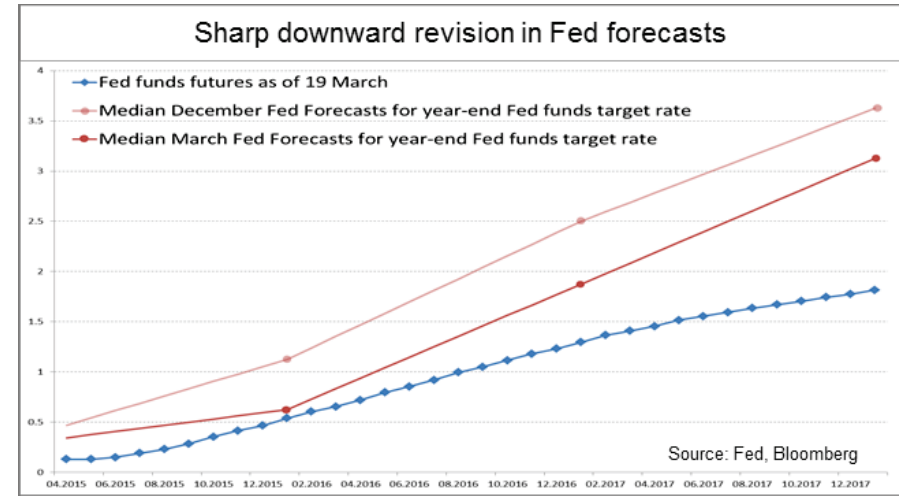
بنك الاحتياطي الفدرالي يرفع مستوى التوقعات برفع على سعر الفائدة في يونيو

تعديلات هبوطية كبيرة في التوقعات الاقتصادية لبنك الاحتياطي الفدرالي

كما كان متوقعاً، أزال بيان لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) في مارس عبارة "التريث" من التوجه الاقتصادي المبكر، مما يشير إلى أن بنك الاحتياطي الفدرالي يمكن أن يبدأ برفع أسعار الفائدة في الاجتماعات القليلة المقبلة. من جانب آخر، التعديلات الهبوطية الكبيرة في التوقعات الاقتصادية لبنك الاحتياطي الفدرالي، ولا سيما معدل البطالة الطبيعية في المدى الأطول وتوقعات التضخم في المدى القريب، تلمح بقوة إلى رفع على سعر الفائدة بعد يونيو. في الواقع، وبدفع معدل البطالة في المدى الأطول نحو الهبوط (من 5.2% - 5.5% إلى 5.0% إلى 5.2%)، قام بنك الاحتياطي الفدرالي المتطلبات المطلوب استيفاؤها من أجل رفع أسعار الفائدة. علاوة على ذلك، ذكرت أيضاً رئيسة بنك الاحتياطي الفدرالي السيدة جانيت يلين بأن بالارتفاع الأخير في قيمة الدولار الأمريكي كان يمثل عاملاً تقييدياً، من خلال تخفيض أسعار الصادرات، على معدل التضخم. وبالتالي على ما يبدو أن بنك الاحتياطي الفدرالي يريد تجنب ارتفاع حاد للغاية في قيمة الدولار الأمريكي.

انتكاسة في المدى القصير للدولار الأمريكي ولكن التوقعات في المدى الطويل لم تتغير

النتائج المترتبة يمكن ملاحظتها في التعديلات الهبوطية في متوسط التوقعات لأسعار الفائدة لبنك الاحتياطي الفدرالي: من 1.125% إلى 0.625% لنهاية 2015، ومن 2.50% إلى 1.875% لنهاية 2016 ومن 3.625% إلى 3.125% لنهاية 2017. على الرغم من الرفع المحتمل على سعر الفائدة لاحقاً، لم يرق بنك الاحتياطي الفدرالي وتيرة الارتفاعات المقبلة على أسعار الفائدة. في ضوء هذه التغيرات، ضعف الدولار الأمريكي كان أمراً مرجحاً. مع ذلك، قيمة الذروة على الأرجح كانت متضخمة على وقع المراكز الطويلة المرتفعة للدولار الأمريكي (انظر الصفحة 8). نحن نتوقع بأن بنك الاحتياطي الفدرالي بوجه عام حذر بشأن التوقعات الاقتصادية في الولايات المتحدة، حيث أن تغيرات طفيفة على توقعات معدل النمو والتضخم أدت إلى تغيرات كبيرة في التوقعات المالية لبنك الاحتياطي الفدرالي. في الواقع، نحن لا زلنا نتوقع مزيداً من التحسينات في سوق العمل والتي من شأنها أن تترجم إلى ارتفاع في غو الأجور، في حين أن الضعف في قطاع العقارات السكنية كان يعود جزئياً إلى الأحوال الجوية السيئة. نتيجة لذلك، على الرغم من أن رفع سعر الفائدة في سبتمبر هو السيناريو الأرجح في الوقت الراهن، مسار الفائدة الجديد الذي أشارت إليه توقعات بنك الاحتياطي الاسترالي تترك مجالاً لمفاجئات إيجابية للدولار الأمريكي. بوجه عام، ضعف الدولار الأمريكي بعد اجتماع لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) سوف لن يغير الاتجاه الصعودي المستمر، وسوف يواصل ترجيح إستراتيجية بيع في أوقات الارتفاعات.



أسواق الفوركس

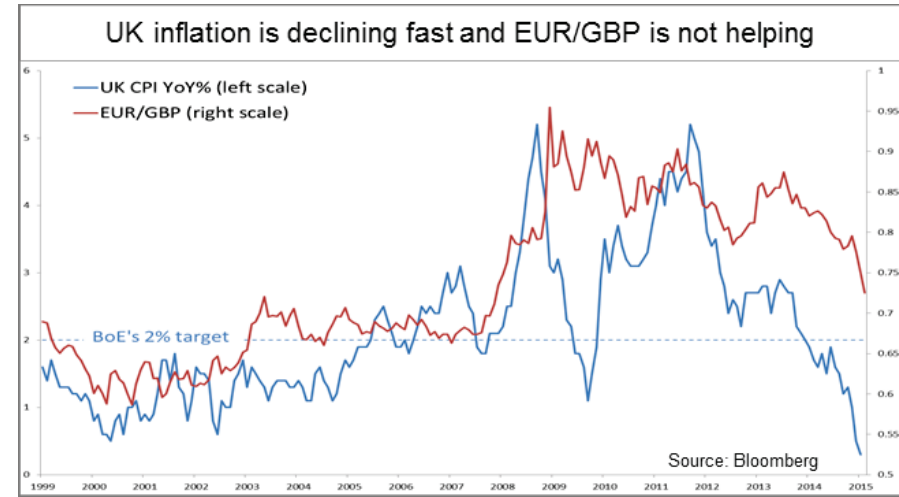
صخب في بنك إنجلترا حول قوة الجنيه الإسترليني

أجواء قاتمة بشأن الجنيه الإسترليني

في حين أن التوترات المرتبطة بالانتخابات العامة المقبلة في المملكة المتحدة من شأنها أن تلقي بثقل على الجنيه الإسترليني، التصريحات الأخيرة من أعضاء بنك إنجلترا تشير إلى أن مزيداً من الارتفاع في قيمة الجنيه الإسترليني من شأنه أن يشكل تهديداً على توقعات التضخم. في واقع الأمر، في 12 مارس ألقى محافظ بنك إنجلترا (BoE) مارك كارني خطاباً أمام جمهور من رجال الأعمال قال فيه: "رهما يكون من المناسب أن نأخذ بعين الاعتبار القوى الانكماشية الخارجية المستمرة الناجمة عن مزيج من الهبوط المستمر في معدل التضخم الأجنبي والتأثيرات التي طال أمدها لقوة الجنيه الإسترليني على مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) في المملكة المتحدة. علاوة على ذلك، القوة المستمرة في الجنيه الإسترليني من غير المرجح أن تساعد في تخفيض العجز الكبير في الحساب الجاري للمملكة المتحدة. على الرغم من أن الشركات البريطانية قد تأذت على وجه التحديد من الحركات الأخيرة للعملة الأجنبية حيث أنها تميل إلى استيراد مواد خام مقيمة بالدولار الأمريكي وبيع منتجاتها في منطقة اليورو، كما نوه السيد مارتين ويل في 11 مارس إلى المخاطر الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف.

خيارات محدودة أمام بنك إنجلترا (BoE) لكبح جماح التدفقات الداخلة للجنيه الإسترليني.

جزء من الأسباب وراء قوة الجنيه الإسترليني منذ بداية السنة تنبع من تخصيصات المحفظة: حيث دفعت معظم البنوك المركزية في أوروبا أسعار الفائدة إلى المناطق السلبية، والتناقض في السياسة النقدية المرتبطة كان داعماً للتدفقات الداخلة إلى الجنيه الإسترليني. في حين أن تخفيض أسعار الفائدة أو توسيع التيسير الكمي (QE) تبدو ردود فعل شديدة، لم يعد أمام بنك إنجلترا خيار سوى إعادة توقعات رفع أسعار الفائدة. بالنظر إلى تأثير زوج اليورو مقابل الجنيه الإسترليني (EUR/GBP) في توقعات التضخم في الولايات المتحدة، من المرجح أن يؤجل البنك المركزي أي رفع مبكر على سعر الفائدة وحتى الانتظار نهاية برنامج التيسير الكمي (QE) من البنك المركزي الأوروبي (BoC) من أجل الحد من عنصر الجذب في الجنيه الإسترليني. بوجه عام، تقييم الجنيه الإسترليني من شأنه في الوقت الراهن أن يكون أكثر تأثراً بضعف توقعات التضخم في المملكة المتحدة أكثر من بيانات النمو القوية. نتيجة لذلك، نحن نرى مزيداً من الهبوط للجنيه الإسترليني: من المتوقع أن يتراجع سعر تداول الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي (GBP/USD) نحو دعمه القوي عند المستوى 1.4231 (هبوط مايو 2010)، في حين أن زوج اليورو مقابل الجنيه الإسترليني (EUR/GBP) من شأنه أن يتماسك فوق منطقة الدعم عند المستوى 0.7000 مع مستويات مقاومة عند 0.7455 (ارتفاع 12/02/2015) و 0.7592 (ارتفاع 03/02/2015).



أسواق الفوركس

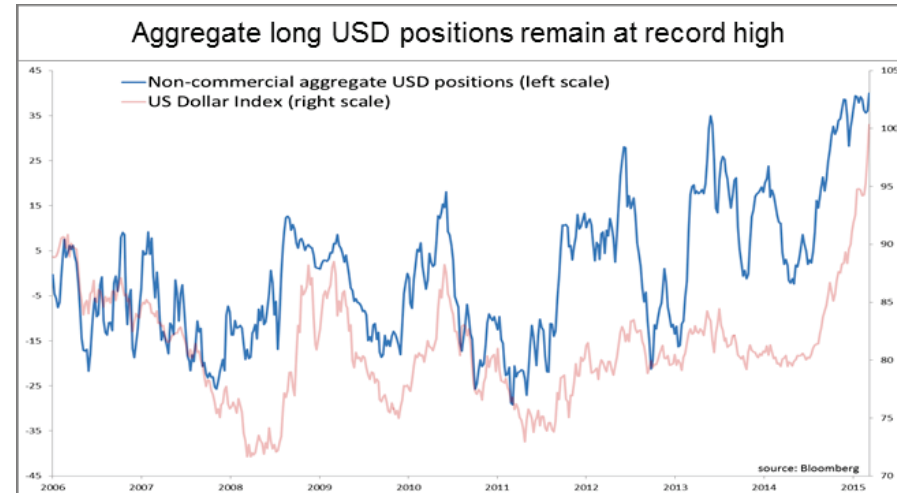
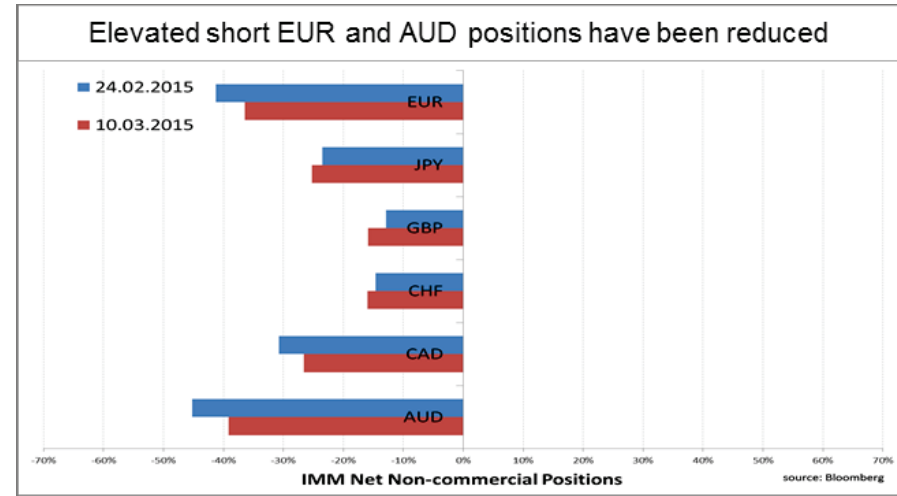
ارتفاع في زوج اليورو/ الدولار الأمريكي بدعم من المراكز القصيرة المرتفعة لليورو

يستخدم المركز غير التجاري لسوق النقد الدولي (IMM) من أجل تصور تدفقات النقد من عملة إلى أخرى. وهي عادة ما تعتبر مؤشراً متضارباً عندما تصل إلى حدها الأقصى في تحديد المراكز.

تغطي بيانات السوق النقدية الدولية (IMM) مراكز المستثمرين للأسبوع المنتهي في 10 مارس 2015.

التناقض النسبي بين التخفيضات الكبيرة في المراكز القصيرة لليورو والدولار الكندي والدولار الاسترالي والارتفاع القياسي في المراكز الإجمالية للدولار الأمريكي بحاجة إلى تفسيرات. الأساس المنطقي يقول بأن المراكز الإجمالية للدولار الأمريكي لا تأخذ بعين الاعتبار الفائدة المفتوحة، في حين أن العملات الأخرى منقسمة في ذلك. مع ذلك، الفائدة المفتوحة تأخذ بعين الاعتبار المراكز التجارية (أي التحوطات) والتي تقف عن مستوى مرتفع. نتيجة لذلك، الهبوط في المراكز القصيرة لليورو والدولار الاسترالي والدولار الكندي ناجم بشكل رئيسي عن الارتفاع في الفائدة المفتوحة. بوجه عام، استمرار المراكز القصيرة المرتفعة لليورو من المرجح أن يدعم أي ارتفاع في زوج اليورو مقابل الدولار الأمريكي (EUR/USD)، على النحو الذي يمكن ملاحظته من الارتفاع بعد اجتماع لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC). مع ذلك، من غير المتوقع أن يطرأ أي تعديل على الاتجاه الهبوطي الحالي في زوج اليورو مقابل الدولار الأمريكي (EUR/USD).

الكسر الأخير للدعم الرئيسي عند المستوى 1.4814 في زوج الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي (GBP/USD) المتزامن مع مراكز قصيرة معتدلة للجنيه الإسترليني لا يبشر بالخير للجنيه الإسترليني. نحن نتوقع مزيداً من الضعف في أداء الجنيه الإسترليني في الأشهر القليلة المقبلة.



إخلاء مسؤولية عن المخاطر

سوف يقدم البحث أو يطور أو يوقف التغطية بقرار فردي ومطلق من مكتب الإستراتيجية في بنك سويسكوت. التحليلات الواردة في هذه الوثيقة قائمة على عدد هائل من الافتراضات. الافتراضات المختلفة من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل ملموس. يمكن أن يتفاعل المحلل (المحللون) المسؤولون عن تحضير هذا التقرير مع الموظفين في مكتب التداول، وموظفي قسم المبيعات وأي دوائر أخرى وذلك بغرض جمع ومزامنة وتفسير معلومات السوق. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً بتحديث أو مواكبة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ولن يكون مسؤولاً عن أي نتيجة أو ربح أو خسارة بناء على هذه المعلومات، كلياً أو جزئياً.

يحظر بنك سويسكوت على وجه الخصوص إعادة توزيع هذه المادة كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك سويسكوت، ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية إياً كان نوعها حول أفعال وتصرفات الأطراف الثالثة في هذا الشأن. ©بنك سويسكوت 2014. جميع الحقوق محفوظة.

في حين أنه تم بذل كل جهد ممكن لضمان أن البيانات المتداولة والمستخدمة في البحث وراء هذه الوثيقة موثوقة، ليس هناك ما يضمن صحتها ولن يقبل بنك سويسكوت والشركات التابعة له تحمل أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأي أخطاء أو سهو، أو فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو موثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. لا تمثل هذه الوثيقة أي توصية لبيع و/ أو شراء أي منتجات مالية ولا تعتبر التماس و/ أو عرضاً للدخول في أي تعاملات. تعتبر هذه الوثيقة جزءاً من بحث اقتصادي وليس الغرض منها أن تشكل أي نصيحة استثمارية، أو التماس للتعامل بالأوراق المالية أو أي نوع آخر من الاستثمارات.

على الرغم من أن كل استثمار يتضمن درجة من المخاطرة إلى حد ما، إلا أن خطورة خسارة التداول في عقود صرف العملات الأجنبية يمكن أن تكون كبيرة. وبناء عليه إذا كنت مهتماً بالتداول في هذا السوق، يجب أن تكون واعياً ومدركاً للمخاطرة المتعلقة بهذا المنتج لكي تتمكن من اتخاذ القرار المستنير والصائب قبل الاستثمار. ينبغي عدم تفسير المادة المعروضة في هذه الوثيقة على أنها نصيحة أو إستراتيجية تداول. يبذل بنك سويسكوت جهوداً كبيرة لاستخدام معلومات موثوقة وواسعة، ولكننا لا نقدم أي تعهد على دقتها أو اكتمالها. إضافة إلى ذلك، لن يكون علينا أي التزام بالإبلاغ عندما تتغير الآراء أو البيانات في هذه المادة. أي أسعار واردة في هذا التقرير مدرجة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل أي عمليات تقييم أو ضمانات فردية أو أي أدوات مالية.

هذا التقرير خاضع للتوزيع فقط تحت ظروف معينة وفقاً لما يسمح به القانون المعمول به. لا شيء في هذا التقرير يمثل أو يشكل تعهداً بأن أي إستراتيجية استثمار أو توصية واردة في هذه الوثيقة مناسبة أو ملائمة للظروف الفردية الخاصة بالمتلقي أو تشكل خلاف ذلك توصية شخصية. هذه الوثيقة منشورة فقط وحصراً لأغراض المعلومات، ولا تشكل أي إعلان ولا ينبغي تفسيرها على أنها التماس أو عرض للشراء أو البيع لأي أوراق مالية أو أدوات مالية ذات صلة في أي ولاية قضائية. ليس هناك أي تعهد أو كفالة سواء صراحة أو ضمناً، واردة فيما يتعلق بدقة وكثافة وموثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك سويسكوت، والشركات التابعة له والشركات الفرعية، كما أنها ليست بغرض أو يقصد أن تكون بياناً أو ملخصاً كاملاً للأوراق المالية أو الأسواق أو التطورات المشار إليها في هذه التقرير. لا يضمن بنك سويسكوت حصول المستثمرين على أرباح، كما أنه لا يضمن مشاركة المستثمرين أي أرباح استثمارية ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية عن أي خسائر استثمارية. تنطوي الاستثمارات على مخاطر ويتعين على المستثمرين توخي الحذر في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لا ينبغي النظر إلى هذا التقرير من قبل المتلقين كبديل عن ممارسة القرارات الخاصة بهم. أي آراء واردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات فقط وهي خاضعة للتغير والتعديل دون إشعار ويمكن أن تختلف أو تكون مخالفة للآراء المعرب عنها بواسطة أي مجالات أو مجموعات اقتصادية أخرى لبنك سويسكوت وذلك نظراً إلى استخدام معايير وافتراضات مختلفة. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً أو مسؤولاً عن أي صفقة أو نتيجة أو مريح أو خسارة بناء على هذا التقرير، كلياً أو جزئياً.